سنة ١٩١٣

حرب البلقان. مساعدات مصر للدولة. خطة لاستقلال مصر. البرنس فؤاد وعرش ألبانيا. أفراح الخديو. صفقة طيبة. اختيارى الأوقاف الخصوصية. مدير عموم الأوقاف يباع ويشترى بدراهم معدودة. عباس يصيب عصفورين بحجر. تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة. انشاء الجمعية التشريعية. شئون مختلفة مساعى الصلح بين الخديو ومحمد فريد بك.

حرب البلقان . فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ وردت إلينا الأخبار بحصول اضطرابات فى البلقان فقد قامت بلغاريا والصرب والجبل الأسود تطلب الاستقلال الادارى من تركيا وتعيب الادارة التركية ، واليونان تطلب جزر الأرخبيل ؛ وقد اشتدت هذه الاضطرابات ، وحدثت مناوشات بين جيوش هذه الدول والحاميات التركية .

مساعدات مصر للدولة . وفى ٢٧ اكتوبر أعلنت تركيا الحرب عليها، وفى هذا اليوم نفسه تألفت لجنة برياسة البرنس عمر طوسن ورعاية البرنس محمد على لجمع التبرعات للدولة ، وقد افتتحها الرئيس بخمسة آلاف جنيه ، ثم أخذت تطوف فى المديريات وتعقد الاجتماعات ، فتنهال عليها التبرعات الكبيرة .

وقد وعد سمو الخديو بأن تقطع الحكومة المصرية علاقتها بدول البلقان الأربع ، وتعطى قناصلها فى مصر جوازات السفر لمبارحتها .

وكان لهذا الوعد وتلك التبرعات وقع طيب فى الاستانة فأرسل جلالة السلطان يوم ٩ نوفمبر شكراً لسموه ولأبنائه المصريين .

مؤتمر لندره : وفى أوائل ديسمبر عقد مؤتمر لندره للنظر فى المسألة البلقانية ، وظل يوالى عقد جلساته حتى ٢٣ يناير ، وانتهى إلى قرارات قبلتها نظارة كامل باشا وأهمها التنازل عن أدرنة وعن جزر الأرخبيل .

إسقاط كامل باشا وتولية شوكت باشا : وعند ذلك ثارت ثائرة الاتحاديين ، وأسقطوا نظارة كامل باشا ، وتولى الصدارة محمود شوكت باشا وكان ناظراً فى صدارة طلعت بك .

وأعلنت النظارة الجديدة أنها ستدافع عن حقوق البلاد ، وطلبت إلى الشعب أن يعاونها باخلاص .

ألمانيا والاتحاديون : وقد علمنا أن ألمانيا تؤيد الاتحاديين ، وأنها منحت امتيازاً اقتصادياً فى الأناضول بمقابل مليون ونصف مليون جنيه .

عودة الحرب : وقد انتهت الهدنة على إثر وضع الصدارة الجديدة شروطاً تصون بها حقوق الدولة ، وقامت الحرب من جديد .

وصدرت الارادة السلطانية بعقد قرض أهلى قدره خمسة ملايين ليرة تركية ، فأقبل الشعب التركى على المساهمة فى هذا القرض .

مظاهرات النصر فى الاسكندرية : وقد جاءت الأخبار فى ١٤ فبراير بانتصار الجيوش التركية عند بدء القتال ، فقامت المظاهرات فى الاسكندرية ابتهاجاً بهذا النصر ، وقبض على حامد المليجى افندى ومحمد كاظم افندى من شبان الحزب الوطنى بتهمة التحريض على المظاهرات ، وحكم عليهما يوم ٢٠ منه بالغرامة .

هزيمة بعد انتصار وسقوط أدرنة : ولكن ما لبثت الأخبار أن جاءت بتقهقر الجيوش التركية وسقوط أدرنة ، بعد أن ظلت أربعة أشهر وهى محاصرة ، وكان قائد حاميتها البطل شكرى باشا .

وقد كان لسقوطها رنة حزن وأسف فى أنحاء العالم الاسلامى ، لأنها طريق للاستانة

قتل الصدر شوكت باشا : وفى ١١ يونيو قتل محمود شوكت باشا الصدر الأعظم بيد أربعة من الشبان كانوا يركبون سيارة .

سعيد حليم صدر أعظم : وعهد بالصدارة إلى سعيد حليم باشا .

وقد شكلت محكمة عرفية لمحاكمة القاتلين ومن يتصلون بهم ، وعلمت (وكنت

بالآستانة للاصطياف مع أسرتى) أن طلعت بك جادث رئيس المحكمة فى موضوع المحاكمة وذكر له أن الشعب ينتظر الحكم بالاعدام على كل من يثبت عليهم اتصالهم بالمؤامرة ولو بلغ عددهم الخمسين ! ، فرد عليه بأن فى هذا الكلام خطأ قانونياً وسياسياً ، فأصر على طلبه ، ولما لم يجد من رئيس المحكمة الموافقة اللازمة ، عرض عليه أن يتغيب باجازة لمدة شهر ، وعين بدله رمزى بك أحد أركان الاتحاديين .

وقد حكم بالشنق على عشرين منهم الداماد شريف صهر السلطان والبرنس صباح الدين من أسرته .

وبعد الشنق أخذت الدوريات تطوف فى المدينة وتقبض على كل من يتحدث عن فظاعة هذا الحكم .

خطة لاستقلال مصر . ظلت الانتصارات تتوالى للبلقانيين حتى أصبحوا على أبواب الاستانة ، وكان الخديو قد حضر إليها يوم ١٥ سبتمبر بعد زيارته لأوربا .

وفى يوم من الأيام كنت فى بيك وحضر فريد باشا الصدر الأسبق للزيارة وكان سموه فى الحريم ، فجلست معه ودار الحديث بيننا عن حالة تركيا السيئة ، فقلت له : « إننى أخشى أن تكون هذه الهزائم مسهلة لتحقيق مشروع دول أوربا القديم فى تقسيم تركيا ؛ وإذا كان الأمر كذلك فماذا يحصل لمصر وهى من أملاك الدولة ؟ فهلا يمكن التفكير فى مستقبلها بأن تتفق مع انجلترا للوصول إلى استقلالها ؟ » .

فرد فريد باشا بأن سياسة الخديو مع انجلترا لا تجعلها تأمن له أو تثق به فتساعد على ذلك .

ثم سألنى : فكيف تفاتحون الانجليز فى هذا الموضوع ؟

فقلت : يوجد حل هو أننى قبل سفرى من مصر علمت أن كتشنر ينتظر عودة الخديو ليطلب من الحكومة التخلى عن قطعة أرض فى أبى قير لاقامة تلغراف لاسلكى تابع لوزارة الحربية البريطانية ، فعند تقديم هذا الطلب ، يحتج الخديو بأن الفرمانات تقيده بعدم التنازل عن شبر من الأرض بغير موافقة الدولة ، وإذا كان الانجليز يحبون إفساح المجال لسموه فى هذه الشئون ، فعليهم أن يساعدوا مصر على الاستقلال .

وهنا حضر الخديو ، فسأل عن موضوع الحديث ، فاخبرته به .

وقد ظلت هذه الفكرة تدور برأسه حتى رجعنا لمصر فى ٢ اكتوبر . وبمجرد

وصولنا أرسل لمحمد سعيد وحسين رشدى لمقابلته بالقبة ، وحضر الاجتماع اسماعيل أباظه وقص الخديو ما دار بينى وبين فريد باشا .

وبعد المداولة فى الموضوع تقرر أن يتوجه حسين رشدى لكتشنر ويتفاهم معه ، وقد استمع كتشنر لحديثه ، ثم طلب منه مهلة للتفكير .

وقد أمرنى الخديو بالاجتماع مرة أخرى مع رشدى باشا وأباظه باشا للتداول وتحديد المطالب ، فاجتمعنا إلى منتصف الليل ولكننا لم نقرر شيئاً لأننا أرجأنا البحث فى ذلك حتى نعلم رأى كتشنر ونتبين إن كانت انجلترا تساعد مصر على فصلها عن تركيا وعند ذلك نبحث فى الذى نطلبه : إما الاستقلال وعقد محالفة مع انجلترا أو طريقة أخرى تبعاً لماتبديه وزارة انجلترا . ولما تقابل رشدى باشا مع كتشنر قال له : « لقد كنا أصدقاء للدولة ، فلا يصح أن نتنكر لها فى وقت محنتها؛ وبذلك طوى المشروع . »

عقد الصلح : وأخيراً عقد الصلح بين تركيا ودول البلقان ونالت انجلترا فى مقابل وساطتها ، امتيازات إدارية فى العراق ، وتنازل الحكومة التركية عن حق مراقبتها على القروض المصرية .

البرنس فؤاد وعرش ألبانيا . فى أثناء الاضطرابات البلقانية ، تحدثت الصحف الأوربية عن سعى البرنس فؤاد لتولى عرش ألبانيا، وقد ورد فى جريدة الطان الفرنسية نقلا عن صحف رومه ، أن سموه ينوى دخول ألبانيا على رأس قوة من عشرين ألفاً من الألبانيين الثائرين على حكومتهم فيعلن استقلالها ، ثم عقبت على هذا الخبر بقولها : « إن الدول معترفة باستقلال ألبانيا فعلا ، ولكن البرنس ينوى زيارة باريس كما زار رومه وفينا ، ويسعى لأن تحفظ لألبانيا حدودها الطبيعية . »

وذكرت صحف النمسا أن حكومتها لم تقبل ترشيح البرنس لعرش ألبانيا .

أفراح الخديو . فى يوم ٢٧ مارس عقد فى قصر القبة كتاب محمد جلال الدين باشا نجل فريد باشا الصدر الأسبق على البرنسيس عطية الله خانم افندى كريمة الخديو، وقد حضرت العقد مع النظار وفريد باشا ورشيد بك ناظر الداخلية التركية سابقاً وجمال الدين افندى شيخ الاسلام السابق بالاستانة وقاضى مصر (التركى) وشيخ الأزهر والمفتى وغيرهم .

وكان وكيل العروس عمها البرنس محمد على ، ووكيل الزوج شيخ الاسلام .

وجعل مقدم الصداق ثلاثة آلاف جنيه ومؤجله سبعة عشر ألف جنيه وكتب العقد قاضى مصر .

صفقة طيبة (أرض المطاعنة) . فى يوم من أيام سنة ١٩١٢ جاءنى على جلال باشا (أحد المقربين للخديو) فى ديوان الأوقاف وقال لى : «إن أفندينا أرسلنى إليك فى شأن شراء أرض للأوقاف عن طريق الاستبدال وهى صفقة طيبة ، فسألته عنها ، فقال : هى أطيان أخيك محمد توفيق بك وتادرس شنوده والباقى الحلبى وتبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً فى المطاعنة . »

وقد كنت خبيراً بهذه الأرض وفيها قصر عظيم أعده السير إرنست كاسل لاقامته مدة الشتاء ، وكنت عالماً بالثمن الذى اشتريت به ، فقلت له أن ليس لدى ما يمنع من إتمام هذه الصفقة .

فسألنى : « أتعرف الثمن» ؟ فقلت : « إننى اشتريتها لأخى بسعر ٦٥ جنيهاً للفدان للأرض الطيبة العالية ، وكنت أعلم أن أوطى جزء فيها على الساحل كان معروضاً بأربعين جنيهاً فقط للفدان ، والملاك الآن فى عسر لتسديد أقساط البنك العقارى التى عليها؛ لذلك فانها ستباع بالمزاد فى المحكمة ، فالثمن لابد أن يكون منخفضاً . »

فقال لى : « كلا إننا نريد ثمناً عالياً لهذه الأرض » فأجبته بأن الذى أنوى اتباعه هو أن تؤلف لجنة وتفحص الأرض وتقدر لها الثمن المناسب .

ولما وجدنى غير مستعد للسير فى التيار الذى يريده ، قال لى : « إن لك فائدة فى هذه الصفقة ! » فابتسمت وقلت له : «دعنا من هذا الآن ، فأنا على كل حال لا أستطيع أن أتصرف تصرفاً غير قانونى ما دمت فى ديوان الأوقاف. »

وعندئذ سألنى : « ماذا ستصنع إذن ؟ » فقلت له : «اتركونى لأتصرف بما توحيه المصلحة »

وفى مرة كنت مع الخديو ومحمد سعيد باشا ومحمد عزت باشا فى قطاره الخصوصى عائدين من تفتيش إنشاص إلى مصر بعد أن تفقدنا أعمال الاصلاحات فيه ، فقال لى محمد سعيد باشا : « لماذا لم تنه مسألة المطاعنة ؟ » فأجبته بأن ضميرى لا يسمح لى وأنا فى الأوقاف أن أقوم بعمل يسىء سمعة الخديو . ومن هنا عرف ألا فائدة مطلقاً من محاولاتهم معى .

وبعد أيام جاءنى أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية وسألنى عما عزمت عليه فى هذه المسألة ؛ فأجبته بأننى أحب أن أتصرف تصرفاً لا انتقاد فيه ، وخصوصاً أن الخديو قد تدخل فى هذا الموضوع ، فيجب ألا نعمل ما يسبب أى انتقاد ، فقال لى : «لا تفكر فى هذه الأشياء فان الخديو ينوى أن يجعلك ناظراً فى وقت قريب ، فأجبته بأننى على كل حال رجل الخديو سواء كنت ناظراً أو مديراً للأوقاف ، ولا أقبل على نفسى أن أعمل عملا يسبب انتقاداً على سموه .

ولما تبين للخديو أننى غير مستعد للتساهل فى هذا الأمر ، ترك المسألة مؤقتاً .

ولم يفاتحنى سموه ولا غيره فى مسألة المطاعنة . ولما لم أنفذ أمره سمح لى بأجازة أقضيها مع عائلتى فى الاستانة بمجرد أن التمستها من سموه .

وفى أثناء وجودى بها وصلتنى عدة رسائل من عبد الرحمن فهمى بك ومن محمد وجيه افندى سكرتيرى الخاص، بالمحاولات التى بذلت لاتمام الصفقة بواسطة الأول . وبعد رجوعى علمت منه أيضاً أن أحمد صادق بك وكيل الخاصة الخديوية قابله وقال له إن الخديو يريد أن تعمل المباحثات اللازمة عن ٣٠٠٠ فدان وكسور بجهة المطاعنة كى تشتريها الأوقاف العمومية . وبينما كان بمسجد أبى العباس المرسى لصلاة الجمعة مع الخديو، سأله سموه عما تم فيما أبلغه به أحمد صادق بك ، فعرفه بأنه سيقدم تقريراً عما أجراه ، وبالتحرى علم له أن هذه الأطيان يمتلكها الآن شخصان ، أحدهما محمد توفيق بك وله الثلثان وأندراوس بشاره ويملك الثلث الذى اشتراه فى العام الماضى (سنة ١٩١١) من البابى الحلبى الكتبى المشترى الأصلى لهذا الثلث ، وأن هذه الأطيان متأخر عليها قسطا سنتين للبنك العقارى الذى حل محل الدائرة السنية البائعة الأصلية ، وأن البنك المذكور شرع فى نزع ملكية هذه الأطيان وتحددت جلسة للبيع .

وقد علم عبد الرحمن فهمى بك بأنه يراد مشترى هذه الأطيان للأوقاف العمومية بأكثر من ضعفى ثمنها ليستفيد المالكان بعض الشىء ، والبعض الآخر لمن يلحون باجراء هذا المشترى ، فأسرع بمقابلة عباس فى سراى رأس التين وعرض عليه عدم إمكان مشترى هذه الأطيان بطريق الممارسة لأنها معروضة للبيع بالمزاد الجبرى ، وأن هذا مخالف للقانون المالى ، فظهر له امتعاض الخديو من أقواله . وبجلسة أخرى مع سموه بوجود احمد صادق بك قال : «تأكد يا أفندينا أننى أضحى كل شىء فى سبيل مرضاتك ولكننى فى الوقت نفسه أضحى حياتى فى عدم مساس المصلحة المرتبطة باسمك بسوء .

هذه الأطيان كان يمتلك ثلثها شخص يدعى البابى الحلبى، باع نصيبه فى العام الماضى إلى اندراوس بشاره بسعر الفدان ٤٠ جنيها مصريا وقيل بـ ٤٥ جنيها مصريا، وهذا الرجل وزع نشرة على جميع القناصل والنظار والمستشارين والعلماء وعلى كل ذى حيثية فى البلد، قال فيها إن أموال العجزة والمكسحين تبعثر ذات اليمين وذات اليسار، وأن الأوقاف تريد مشترى أطيان لا يساوى الفدان منها أكثر من ٤٠ جنيها بخمسة وتسعين جنيهاً، ويستنهض همم القوم إلى ملافاة هذا العمل، فتلقاء هذا يا أفندينا نرى أن الحكمة تقضى بعدم التفكير فى المشترى بالممارسة، وأن المشترى بالمزاد العلنى لا جناح عليه ولا تثريب.»

عندئذ فكر الخديو برهة وقال له: «أعد فحص المسألة ثانياً، وإن وجدت لها حلا فاشترها.» ثم سافر الخديو فى اليوم التالى إلى أوربا. ولكنه لم يقبل تنفيذ الأمر ووقف موقفاً مشرفاً.

اختيارى للأوقاف الخصوصية. وبعد رجوعى من الاجازة استدعانى عباس لسراى عابدين، وهناك وجدت محمد سعيد باشا، فقال سموه: «طلبتك مع سعيد باشا لتفكرا فى اختيار رجل غير احمد خيرى باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الاصلاحات والنظم الجديدة.»

وفى مرة أخرى سألنى عما إذا كنت قد فكرت فيمن يصلح لهذه المهمة، فأجبته بأننى أرشح على أبا الفتوح باشا لأنه رجل إدارى وقانونى وجدىّ فى عمله وتصرفاته. ثم سألت عمن اختاره محمد سعيد باشا، فقال إنه لم يرشح أحداً للآن ثم فكر قليلا وقال: «ولماذا نبحث يا شفيق بعيداً عن رجل صالح للأوقاف الخصوصية وعندنا من يصلح؟» قلت: «ومن هو؟» قال: «أنت.»

وسألنى عما أتناوله من ديوان الأوقاف فقلت: «١٧٥٠ جنيهاً.» قال: «وإذا أحلت على المعاش؟» قلت «ثمانمائة جنيه» قال: «فاذا نلت هذين المبلغين تكون قد وصلت إلى مرتب ناظر، وبعد ذلك ننظر فى ترقية أخرى!»

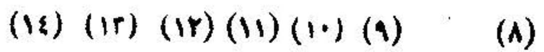
فقلت لسموه: «إن الناس كانوا يقولون عن ديوان الأوقاف إنه رجل مريض ويحتاج إلى علاج، وأنا قد أخذت فى علاجه، ولا أستطيع أن أقول إنه أصبح سليما معافى، فهو ما يزال فى حاجة للعلاج، وأريد ألا أتركه حتى يتم شفاؤه.»

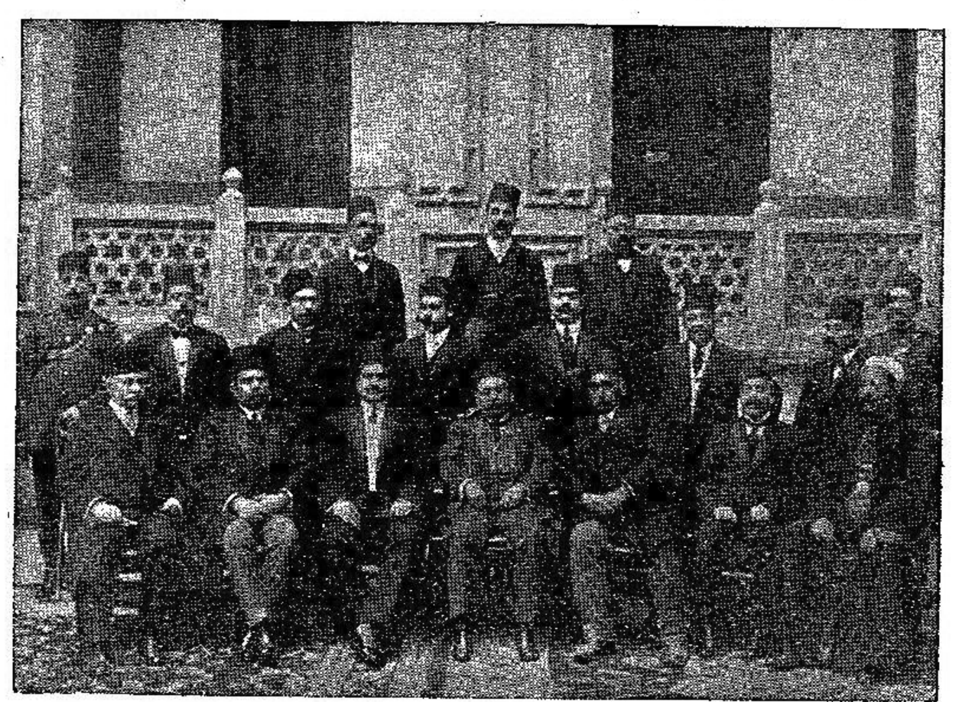
فقال لى: «لقد عملت كثيراً، وأصلحت كل شىء فيه.»

فأجبته : « إننى أحب أن أتمم هذا العمل حتى يقال : هذا هو المصرى الوحيد الذى ليس له « جوكى » انجليزى فيكون عملى نموذجاً للمصرى المصلح ، وهذا يعود لسموك ولاختيارك وإرشادك . »

ولكننى وجدت من الخديو إصراراً تاماً على فكرته ، ووجدت نفسى أمام ابن ولى نعمتى توفيق ، فقبلت مكرها ، ولكننى عرضت بقائى حتى يتم تنظيم الميزانية لعام ١٩١٣ فوافق سموه على ذلك .

وعند تركى الديوان أهدى إلىّ رؤساؤه إطاراً من البرونز الفخم به صورتهم هذه وأنا فى وسطهم تذكاراً للسنوات الثلاث التى قضيتها معهم مما دل على حبهم وإخلاصهم لى؛ وقد أدخلت علىّ هذه الهدية الثمينة السرور العظيم خصوصاً وإنى لا أذكر أن أحداً من سلفائى قد نال ما نلته ، فشكرت لهم كل الشكر، وصافحتهم وودعتهم .





(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

(١) أحمد الأزهرى بك (٢) ابراهيم بك على (٣) محمود باشا فهمى (٤) شفيق باشا
(٥) عبد الرحمن فهمي بك (٦) على لبيب بك (٧) هرتس باشا (٨) خالد بك الفوال
(٩) عبد الغنى بك شاكر (١٠) خليل بك ابراهيم (١١) محمد بك حسنى (١٢) عثمان بك محرم
(١٣) جلال بك فهيم (١٤) أحمد بك السيد

هذه الصورة أخذت في أواخر شهر ديسمبر عندما علم رؤساء الديوان بقرب استقالتى

ومما أذكره أننى قبل خروجى تركت مذكرة لخلفى لفت فيها نظره إلى بعض المسائل الهامة قانونية كانت أو إدارية — وكانت تحت التنفيذ — ومن بينها رفع دعوى ضد عبد الرحيم باشا الدمرداش ، بخصوص أرض بالقرب من حدائق القبة . وكنت قد سلمت أوراقها إلى ناظر الداخلية محمد سعيد باشا بناء على أمر الجناب الخديوى لفحصها ومعرفة إذا ما كان للديوان الحق فى رفع هذه الدعوى (*)

كيف تسلمت إدارة الأوقاف الخديوية : شتان ما بين سرورى وآمالى عندما أسندت إلىّ إدارة الأوقاف العمومية ، لأننى كنت أشعر بأن المولى سبحانه وتعالى سيساعدنى على تحسين حالة هذه المصلحة الخيرية ، وبين اليوم الذى تسلمت فيه إدارة الأوقاف الخديوية الخصوصية ، فان قلبى كان حزيناً لأنه يشعر بأن نقلى إليها ما كان فى الحق لغرض إصلاحها بل لمنفعة كان يطلبها الخديو كما سيرى القارىء .

ولما جلست على مكتبى جاءنى الوكيل احمد صادق بك وقدم إلىّ كبار الموظفين وسألت كل واحد عن اختصاصاته وأخذت مذكرة بذلك . ثم سألته عن الأعمال غير الادارية الموجودة بالديوان ، فعلمت منه أن فى الأوقاف الخديوية موارد للخيرات يأذن الخديو شفهيا بصرفها للمدير ويسلمها إما لسموه أو للوكيل أو للصراف لتوزيعها سراً لمن يستحقونها من البيوتات التى أخنى عليها الدهر أو لأعمال خيرية ، وقد سألته عما إذا كان المدير الذى يتسلم المبالغ التى يأمر بها الخديو يأخذ بها وصولات سواء كان من سموه أو من الذى يأمر باستلامها ، فقال لا لأنه كان معتاداً فى مدة سلفى أحمد خيرى باشا ألا تؤخذ إيصالات بهذه المبالغ ويكتفى بالوصل الذى يعطيه المدير للصراف . ولكن من باب الاحتياط صممت على أنه إذا جاءنى من يبلغنى أمر الخديو بصرف مبلغ ، قل أو كثر ، أن أراجع الخديو وأعلمه بأن فلاناً أبلغنى أمركم بصرف (كذا) فلمن أسلم هذا المبلغ ، فيقول لفلان أو لى حتى أتأكد أنا من أوامره . هذا كل الاحتياط الذى أجريته .

مدير الأوقاف العمومية يباع ويشترى بدراهم معدودة . بعد حديثى مع الخديو بخصوص نقلى للأوقاف الخديوية جاءتنى « مدموزل إمرى » ، وكانت مربية لأحد أولادي قبل سفره لأوربا ، ثم توظفت بصفة معلمة فى منزل أحد أصحابى القانونيين

(*) وقد علمت فيا بعد من ابراهيم باشا نجيب الذى خلفنى أنه لما طلب رد هذه الاوراق اليه من محمد سعيد باشا أخبره ، أنه كان سلمها الي وكيله لبحثها ، وأنها فقدت من مكتبه !

وكانت تتردد علينا من آن لآخر ، فسألتني يوماً : « هل ستترك الأوقاف العمومية ويحل محلك البك الذى أنا فى خدمته ؟ » فاستغربت لمعرفتها بأمر تم الاتفاق بينى وبين الخديو عليه فقط ، وسألتها عن مصدر هذا الخبر ، فقالت إننى سمعت فى منزل مخدومى أنه باع قطعة أرض ، ودفع خمسة آلاف جنيه للوسيط من رجال المعية.

عباس يصيب عصفورين بحجر . عندئذ ظهر لى أن محاولة إخراجى من الأوقاف العمومية لها وجهتان : فالأولى هى أخذ الخمسة الآلاف جنيه ؛ أما الثانية فهى تنفيذ صفقة المطاعنة ، وشراء الأطيان بمبلغ ٩٥ جنيهاً للفدان الواحد ، فى مقابل سمسرة قدرها ستون ألف جنيه ، تسلمها أحمد صادق بك من إدارة خزانة الأوقاف ، عدا ما استفاده البائعون .

تحويل الأوقاف الى نظارة . قد علم كتشنر بهذا السر (شراء الأوقاف أرض المطاعنة وأخذ الخديو مبلغ ستين ألف جنيه) وصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة . ولما كانت للمشكلة صبغة دينية ، فانه أراد أن يعرف رأى الاستانة .

كتشنر يستشير الصدر الأعظم وشيخ الاسلام : وكانت له علاقة مع عماد الدين بك وكيل دائرة الأمير حليم باشا ، فطلب منه عند سفره إلى استانبول فى فصل الصيف مقابلة شيخ الاسلام « خيرى افندى » والصدر الأعظم « البرنس سعيد حليم باشا » ومفاتحتهما لأخذ رأيهما فى تحويل الأوقاف المصرية إلى نظارة ، فسافر ؛ وذات يوم عقب اجتماع الوكلاء فى سراى الصدر ، عرض عماد الدين عليهم الموضوع ، فأظهروا جميعاً موافقتهم ، وكان البادىء طلعت باشا ناظر الداخليـــة ، وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام صامتين . ولما سئل الصدر الأعظم عن رأيه ، أجاب أن الرأى لحضرة شيخ الاسلام ، فقال إنه لا يرى مانعاً فحسب ، بل يرى المصلحة فى هذا التحويل ، وقال الصدر الأعظم : « ما دمتم قد وافقتم جميعاً فأنا أوافق معكم . »

ولما عاد عماد الدين فى الخريف ، أخبر كتشنر بالنتيجة ، وكانت وزارة الخارجية الانجليزية تركت لكتشنر التصرف فى هذا الأمر تحت مسئوليته .

عندئذ أرسل حسين رشدى باشا للخديو ليفا" ه فى الأمر ، فاعترض بأن المسألة شرعية ، وهو لا يستطيع أن يعمل فيها شيئاً . ولما سمع كتشنر هذا الرد غضب وقال : « إذا كان لا يريد الموافقة ، فأنا أسلم العرش لابن عمه » (يعنى سعيد حليم الصدر الأعظم ، وعداؤه للخديو معروف .)

ودارت المخاطبات فى الموضوع بضعة أيام ، بواسطة محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا . وانتهى الأمر بسؤال الخديو الصدارة بصفة رسمية ، فوافقت على المشروع ، وبذلك تمت المسألة كطلب كتشنر .

النظام الجديد للأوقاف : وقد اضطر الخديو للموافقة أخيراً ، واجتمع مجلس النظار فى ٧ نوفمبر لوضع النظام الجديد لهذا التحويل ، وحضر الاجتماع لورد ادوارد سيسل مستشار المالية ، والسير ملكولم مكلريس ، والمسيو روكاسيرا المستشار الخديوى فى مجلس النظار .

وفى ٢١ نوفمبر صدر الأمر بالتحويل ، على أن يتألف مجلس أعلى لنظارة الأوقاف من ناظرها رئيساً ، ومن شيخ الجامع الأزهر والمفتى وثلاثة أعضاء آخرين .

وتكون ميزانية الأوقاف نافذة بمقتضى إرادة خديوية ، بناء على طلب ناظر الأوقاف ، وموافقة المجلس الأعلى ، وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

وعدلت النظارة ، فعين أحمد حشمت باشا ناظراً للأوقاف ، ومحمد شفيق باشا وكيلا لها ، واحمد حلمى باشا للمعارف ، وسعيد ذو الفقار باشا للمالية ، ومحمد محب باشا للزراعة التى أنشئت حديثاً ، والمستر هينز وكيلا للزراعة .

وعين الأعضاء الثلاثة فى المجلس الأعلى ، وهم يحيى ابراهيم باشا ، وحسين واصف باشا المهندس ، واسماعيل حسنين باشا .

وقد تردد يحيى باشا فى قبول منصبه هذا لأنه وهو رئيس محكمة الاستئناف سيكون عند انعقاد المجلس الأعلى تحت رياسة وكيل النظارة عند غياب الناظر ، وحل هذا الاشكال بألا يحضر إلا الجلسات التى يرأسها الناظر .

الانتقام من عبد الرحمن فهمى بك : سبق القول بأن عبد الرحمن فهمى بك وقف فى وجه الخديو فى صفقة المطاعنة ، وقد حملها له الخديو ، وطلب منه مرات أن يستقيل من منصبه فأبى ، فانتهز الخديو فرصة تحويل الأوقاف إلى نظارة ، وأشار بإخراج عبد الرحمن فهمى بك منها على محمد سعيد باشا ، الذى اتفق مع عبد الرحمن بك على تعيينه مديراً للمنيا أو محافظاً للقنال . ولما سمع الخديو بذلك أظهر استياءه لمحمد سعيد باشا ، فعدل عن تعيينه بعد إخراجه من الأوقاف .

وهكذا كانت الصفقة التى أبينها سبباً فى هذا الانقلاب ، بعد أن انكشف مركز الخديو فيها ، وتعرض للأقاويل .

انشاء الجمعية التشريعية . ورد فى تقرير كتشنر الذى نشر فى العام الماضى ما يشير إلى العزم على توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين ، وقد أخذ من هذا الوقت فى تنفيذ الخطة التى أشير إليها ، وإعداد قانون نظامى جديد بدل القانون القديم فى سنة ١٨٨٣ الذى أنشىء بموجبه مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وفى ١٥ يوليو سافر حسين رشدى باشا من مصر ومعه القانون الجديد لتوقيعه من الخديو (وكان فى باريس) .

صدور قانون الجمعية : وفى ٢١ منه صدر هذا القانون وهو يقضى بانشاء جمعية تشريعية تحل محل مجلس الشورى والجمعية العمومية وتأليف مجلس فى كل مديرية .

ولأهمية هذا الموضوع أوردنا بعض ما جاء فيه .

والجمعية تؤلف من أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين . ويكون النظار أعضاء قانونيين .

وحدد عدد المعينين بسبعة عشر عضواً : أحدهم رئيس والثانى وكيل ، والخمسة عشر يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لا تنال نصيباً من الانتخابات .

وأما المنتخبون فيوزعون حسب النظام الآتى :

للقاهرة أربعة وللاسكندرية ثلاثة وللغربية سبعة ولكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية وأسيوط خمسة وكل من المنيا وجرجا وقنا أربعة وكل من القليوبية والجيزة والفيوم ثلاثة ولبنى سويف اثنان ولكل من بورسعيد ودمياط والسويس وأسوان واحد .

والمعينون يوزعون هكذا: للأقباط أربعة وللعرب البدو ثلاثة ولكل من التجار والأطباء ورجال التربية العامة والدينية اثنان وللمهندسين والمجالس البلدية عضو واحد

ويأخذ المعينون والمنتخبون مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً فى الشهر .

ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ويسقط منهم الثلث فى كل سنتين .

ولا يجوز عزل العضو إلا بأمر عال بناء على عرض مجلس النظار بعد قرار بأغلبية ثلاثة أرباع الجمعية .

ويجوز حل الجمعية فى أى وقت بأمر خديوى بناء على طلب مجلس النظار وتجرى الانتخابات الجديدة فى هذه الحالة فى ظرف ثلاثة أشهر .

اختصاصات الجمعية : أما اختصاصاتها فهى أنه لا يجوز إصدار أي قانون ما لم يتقدم أولا للجمعية لأخذ رأيها . ويعتبر قانوناً كل تقنين يتعلق بأمور مصر الداخلية وله مساس بتنظيم سلطات الحكومة أو يقرر بطريقة عامة أمراً متعلقاً بحقوق سكانها المدنية والسياسية ، وكل أمر عال يشتمل على لائحة إدارة عمومية .

وللجمعية حق تحضير مشروعات القوانين عدا ما يتعلق منها بالقوانين النظامية ،

ولمجلس النظار أن يوافق على المشروعات التى تقترحها أو يرفضها ، وفى حالة الرفض يذكر الأسباب ؛ ولا يجوز للجمعية مناقشة هذه الأسباب .

وإذا لم تقتنع الجمعية بالأسباب التى أبداها المجلس فانها تنعقد هى والنظار فى هيئة مؤتمر ؛ فاذا لم تقتنع بما يبديه النظار فانها تحل .

ولا يجوز ربط أموال أو رسوم إلا بعد موافقة الجمعية . وتستشار فى كل سلفة عمومية ، وفى كل مشروع عام متعلق بجملة مديريات وخاص بانشاء أو إبطال ترعة أو مصرف أو خط من خطوط السكك الحديدية ، وفى فرز أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وليس من اختصاصها النظر فى مخصصات الخديو وويركو الاستانة والدين العمومى وكل الواجبات والالتزامات الناتجة من قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية والمسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول والمسائل المتعلقة بتعيين أحد موظفى الحكومة أو أحد مأموريها أو بترقيته أو نقله أو عقوبته أو فصله ، وكل عمل آخر تجريه الحكومة بالنسبة لأحد موظفيها أو مأموريها .

وترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة للجمعية قبل انتهاء السنة المالية باربعين يوماً .

قانون الانتخاب : وقد صدر كذلك قانون الانتخاب وهو يعطى حق انتخاب مندوبى الدرجة الأولى لكل مصرى بلغ من العمر عشرين عاماً ، واشترط لانتخاب المندوب أن تكون سنه ثلاثين عاماً ، والمندوبون يختارون النائب .

كتاب أبيض لكتشنر : وقد نشر قانون الجمعية وقانون الانتخاب فى لندره يوم ٣١ يوليو مع كتاب أبيض للورد كتشنر يحوى إيضاحاً للأسباب التى بنى عليها هذان القانونان ومما جاء فيه :

« إن الجمعية العمومية كانت اجتماعاتها قليلة ولم يكن لها عمل غير اعتماد القوانين الجديدة الخاصة بالأموال المقررة والمستخدمين والضرائب ، أما مجلس الشورى فانه وإن كانت وظيفته استشارية محضة إلا أنه اشترك اشتراكا فعلياً فى تنقيح القوانين .

« ولذلك رؤى أنه من المناسب توسيع سلطة هذا المجلس وإضافة اختصاص الجمعية العمومية إلى اختصاصاته .

« ومع ذلك فقد أعطى للجمعية الجديدة شيء من حق الاقتراح وإبداء الرأى مع الوسائط التى بها تضطر الحكومة إلى إطالة النظر فى درس القوانين التى لا تصادق عليها الجمعية بكل اعتناء وتدقيق . »

وكتبت « التيمس » تقول :

« أنفذ اللورد كتشنر مشروعاً من شأنه توسيع حرية الأمة المصرية توسيعاً كبيراً . وهذه الاصلاحات التى كان اللورد واسطتها تستحق أكثر من الالتفات العادى لأنها رد واضح على الدعوى التى كررت مراراً ، وقيل فيها إن النفوذ الانجليزى ضغط مطامح المصريين ضغطاً يفوق الحد ؛ فان كثيراً من الحرية والنفوذ اللذين يتمتع بهما سكان مصر الآن هو نتيجة الاحتلال الانجليزى رأساً وإن تكن الشبيبة المصرية تتجاهل التاريخ الماضى عند اجتماعها فى جنيف وغيرها ، لأن ذلك يصادف هوى فى فؤادها . »

انتخاب المندوبين : وفى ٢٦ اكتوبر أجرى انتخاب المندوبين ، وحدد يوم ١٣ ديسمبر لانتخاب الأعضاء .

أول بيان انتخابى : وبعد ذلك أصدر سعد زغلول باشا أول بيان انتخابى فى تاريخ النيابة المصرية وقد جاء فيه :

« إذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائباً عنهم فأنا أعدهم بأن أجدّ فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها ، وجمع الشواهد وإعداد الأدلة والحجج التى أتوصل بها إلى إقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل لخير الأمة ، وإلى إقناع الحكومة بصحة اقتراحنا واستمالتها إلى قبوله والعمل به حباً لخير الأمة .

« إنى اختبرت أحوال التدريس والمدارس زماناً طويلا ، فاذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فانى أعاهد الأمة على إفراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

« وأنا لا أزال مقيما على رأيي فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها ، فاذا انتخبت فسأحاول إقناع الحكومة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة ويصان به النظام العام من ضرر شططها .

« وإنى أجعل حاجات معظم الأهالى نصب عينى وخصوصاً المزارعين ، فأسعى فى سبيل وسائط الزراعة والرى ومد السكك الحديدية والزراعية ، وأدرس مسألة أسعار القطن درساً دقيقاً وأبذل جهدى فى اتخاذ الوسائل التى تحمى مصالح الزراع . »

المنشورات الانتخابية : وتوالت بعد ذلك المنشورات الانتخابية من محمد كمال بك وحسين واصف باشا وإدريس راغب بك وأمين سامى باشا وغيرهم .

انتخاب النواب : وفى ١٣ ديسمبر أجريت الانتخابات للنواب ، وهذه بعض أسماء البارزين من المنتخبين : سعد زغلول باشا فى دائرتى بولاق والسيدة زينب وقد اختار دائرة السيدة زينب وأعيد الانتخاب فى بولاق ، وعبد الخالق مدكور باشا عن الدرب الأحمر ، والسيدعبد الرحيم الدمرداش عن الجمالية ، ومحمد يكن باشا ومنصور يوسف باشا فى الاسكندرية ، وعبد السلام العلايلى بك عن دمياط ، وعلى المنزلاوى بك وابراهيم سعيد باشا ومحمد البدراوى باشا وفتح الله بركات بك فى الغربية ، ومحمد السيد باشا ابو على وعبد المجيد سلطان باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد علوى الجزار بك ومحمد ابو حسين باشا فى المنوفية ، وعلى الشمسى افندى فى الشرقية ، وعبد اللطيف الصوفانى بك فى البحيرة ، وحسين هلال بك وعبد اللطيف المكباتى فى الدقهلية ، وحمد الباسل بك فى الفيوم ، والسعدى المصرى بك وعلى شعراوى باشا وحسين الشريعى بك فى المنيا ، ومحمد محفوظ باشا وعبد الرحمن محمود بك ومحمد قطب قرشى بك فى أسيوط ، ومحمد ابو ستيت بك ومحمد همام حمادى بك فى جرجا .

النواب المعينون : وممن عين عن الأقباط قلينى فهمى باشا ، ومرقص سميكه بك وسينوت حنا .

رئيس الجمعية ووكيلها المعين : وقد اختير لرياسة الجمعية يوم ١٩ ديسمبر أحمد مظلوم باشا ناظر المالية سابقاً .

وعرض على عدلى يكن باشا أن يكون وكيلها المعين ، فاشترط للقبول أن يكون بمنزلة النظار فى التشريفات والحفلات الرسمية ، وقبل شرطه فعين وكيلا .

انعقاد الجمعية : وقد صدر الأمر الخديوى بدعوة الجمعية التشريعية للانعقاد يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ .

مساعى الصلح بين الخديو ومحمد فريد بك . حصلت مخابرات مع توفيق زاهر بك ومحمد لبيب البتانونى ويوسف صديق باشا ومحمد على دلاور بك بخصوص صلح الخديو مع محمد فريد بك .

وساطة مدام روشيورن : فى ١٠ أكتوبر تقابلت مع فريد بك وكانت موفدة من قبل الخديو لاتمام الصلح ، فأخبرها بأنه يقبل الصلح إذا كان الكلام يكون بينه وبين عباس بلا وسيط ، ولكن لم يتم الصلح لأن عباس خشى جواسيس الانجليز فى جنيف أن يطلعوا على اتصاله بفريد بك فرجع إلى مصر دون أن يتم الصلح .

شئون مختلفة .

تقرير كتشنر : فى ٢٤ مايو ظهر تقرير اللورد كتشنر فقال ما ملخصه إن الملاحظات السياسية التى أبداها فى السنة الماضية قد أثمرت فنقص تحزب الأحزاب وتنازعها وازدادت الثقة بالحكومة .

ثم قال : « إن مصر بقيت على الحياد فى حروب البلقان أيضاً أسوة بالحرب الايطالية التركية؛ وإن كانوا أظهروا ميلهم للمسلمين فأنشأوا جمعية للهلال الأحمر وجمعوا التبرعات لها وللدولة . »

ثم ذكر استقالة سعد باشا من النظارة وأتى على ملخص لتدرجه فى الأعمال الحكومية وقال إنه أدخل إصلاحات كثيرة على نظارتى المعارف والحقانية اللتين تولاهما.

ثم تكلم عن المؤامرة والمنشورات الثورية ، وقال : إن المؤامرات لو تمت لأخرت مصر كثيراً ؛ والمنشورات قال عنها إنها ضبطت ففشل قصدها ، وأن القضية الخاصة بها أخذت شهرة لا تستحقها لاتهام الشيخ جاويش باشتراكه فيها ، وهذا الرجل من كبار المهيجين فى الحزب الوطنى .

ثم تكلم عن الشئون الخاصة بالزراعة وامتدح قانون خمسة الأفدنة وإنشاء محاكم الأخطاط وتعلية خزان أسوان ، ، الخ

وفى نهاية العام قدمت استقالتى بعد عمل الميزانية وتقديم التقرير السنوى على حسب ما ورد فى مذكرات العام الماضى .